الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد نيانغ ..... (السنغال)

المحتويات

البند 60 من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18310 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 60 من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/74/88-E/2019/72)

1 - **السيد نور** (مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): عرَض تقرير الأمين العام المعنون ”السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية“ (A/74/88-E/2019/72)، فقال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أعدّت هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 255/73 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/2018. وتابع قائلا أن إسرائيل اتخذت خلال العامين الماضيين عددا من التدابير الإدارية لتعزيز سيطرتها على الأرض المحتلة ودعم المستوطنات وتوسيع نطاق سلطتها. وتتواصل معاناة الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من ازدواجية النظام القانوني التمييزي، بينما يظل الجيش الإسرائيلي معفى من تحمل المسؤولية المدنية عن أي مخالفات يقوم بها في غزة. وبسبب التقسيم التمييزي في المنطقة جيم، غالبا ما لا يجد الفلسطينيون بديلاً عن بناء منازل بدون تصاريح، مما يجعلها عرضة للهدم.

2 - وواصل كلامه قائلا إن عام 2018 كان أشدّ الأعوام فتكاً بالفلسطينيين منذ النزاع في غزة في عام 2014. وارتكبت قوات الأمن الإسرائيلية أعمالا يمكن اعتبارها جرائم دولية خطيرة في مواجهة مسيرة العودة الكبرى. ورغم تزايد عنف المستوطنين، أنهت إسرائيل الوجود الدولي المؤقت في الخليل. ومما يثير القلق أيضا استمرار الإفراط في اللجوء إلى الاحتجاز الإداري وسوء معاملة المحتجزين، ولا سيما الأطفال والنساء.

3 - وأشار إلى البيئة القهرية التي تدفع العديد من الفلسطينيين إلى مغادرة المنطقة جيم والقدس، فقال إن من الممكن اعتبار ذلك عملية تهجير قسري. فقد ازداد هدم المنازل ومصادرة الممتلكات بنحو 10 في المائة في عام 2018؛ ويمكن اعتبار هذه التدابير عقابا جماعيا. وما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية عرضة للهدم، مما يجعل نحو 100 000 من السكان عرضة لهذا الخطر.

4 - وانتقل إلى الحديث عن القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل، فقال إنها لا تزال مستمرة وأشدها الحصارُ المستمر فرضه على غزة. وفي الضفة الغربية، يعيق نسق معقد من العقبات المادية والإدارية نشاط الفلسطينيين الاجتماعي والاقتصادي ويعطّل إيصال المعونة الدولية. وأكثر من خُمس الفلسطينيين إما لا يحصلون على المياه أو يعانون من سوء نوعيتها. وتؤدي العقبات التي تعترض إصلاح البنى التحتية في غزة إلى ضخّ مياه مجارير مباشرةً في البحر دون معالجتها. وفي الضفة الغربية، لا تتخذ مرافق معالجة النفايات التي تديرها إسرائيل الاحتياطات البيئية اللازمة. ولا تزال إسرائيل تضع يدها على الموارد المعدنية الفلسطينية.

5 - وعرض لموضوع نقص الاستثمار، فقال إنه أدّى إلى تراجع التصنيع وانخفاض النمو، مما ترك ما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. فنسبة البطالة في غزة تتجاوز 50 في المائة، وتبلغ بالنسبة لغزة والضفة الغربية مجتمعتين نحو 30 في المائة. وثلث سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم ثلثا سكان غزة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والمدارس في الأرض الفلسطينية المحتلة تتحمل أعباء تفوق طاقتها، بينما يتعرض الطلاب لمضايقات قوات الأمن الإسرائيلية. والنظام الصحي في غزة على وشك الانهيار، وحياة المرضى في المستشفيات معرضة للخطر بسبب نقص الكهرباء.

6 - وتحدّث عن الجولان السوري المحتل، فقال إن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتدابير ضمّ الأراضي تدخل في إطار سياسة تتّسم بالتمييز تجاه السكان العرب السوريين. ويتواصل تدهور القطاع الزراعي السوري، بينما تتضاءل فرص إيجاد الشباب عملاً، ويظل خطر تعرض السكان لهدم منازلهم وللتشرد ماثلاً.

7 - وقال إن الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستحيلا. وشدّد على أن التقيد بالقانون الدولي أمر لا بدّ منه لتحقيق السلام.

8 - **السيد شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن وفد بلده يُقدّر التقرير، لكن لا يسعه إلا أن يلاحظ أنه لا يبرز بما فيه الكفاية كيف أن الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه المجرمين يعرقلون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واعترض على استخدام مصطلحات مثل ”الجيش الإسرائيلي“ و ”قوات الأمن الإسرائيلية“ للإشارة إلى قوات الاحتلال. وأضاف أن التقرير ينبغي ألا يقتصر على مجرد إعطاء الأرقام الخام للأشخاص المتضررين من الاحتلال، بل يجب أن يعطي دائما النسب المئوية للسكان التي تقابل هذه

الأرقام حتى يتجلى ثقلها الحقيقي. وينبغي الامتناع في التقرير أيضا عن القول أن إسرائيل ''تسيطر'' على الأراضي، في حين هي تحتلها فحسب، أو القول أنها ''تحافظ على الأمن'' في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وينبغي التمييز في التقرير بين ثلاث مجموعات متباينة وهي: المدنيون الإسرائيليون، والجنود الإسرائيليون، والمستوطنون الإسرائيليون؛ حيث إن أفراد المجموعة الأخيرة، ويبلغ عددهم 600 000 فردا، هم جميعهم إرهابيون. وينبغي ألا يُعتمد في التقرير الاستخدام الإسرائيلي لمصطلح ''إرهابي'' للإشارة إلى المحتجزين الفلسطينيين، كما ينبغي ألا يُستخدم في التقرير مصطلح ''الحاجز'' للإشارة إلى جدار الفصل. وأضاف أنه أُهمل الإشارة في التقرير إلى استغلال إسرائيل حقول الغاز البحرية الفلسطينية، ووضعها العقبات أمام قطاع السياحة الفلسطيني، واستغلالها موارد البحر الميت.

9 - وواصل كلامه قائلاً إنه وقد بقي عشر سنوات فقط لتنفيذ ما اتفق عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإنه في حكم المؤكد أن الشعب الفلسطيني سيتخلف عن الركب. وفيما يخص الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، قال إن القيود الإسرائيلية تحول دون حصول نحو 300 000 فلسطيني على مياه الشرب المأمونة بانتظام. وفي المقابل، يحصل المستوطن المقيم في الضفة الغربية والقدس على ثلاثة أضعاف كمية المياه التي يحصل عليها الفلسطيني وبأسعار أقل. فيما يعاني جميع سكان قطاع غزة، بمن فيهم مليون طفل، من نقص المياه. وفيما يخص الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، قال إن إسرائيل تتسبّب في مواجهة حوالي نصف مليون طفل صعوبات في الحصول على التعليم، ولا سيما في القدس المحتلة والمنطقة جيم. وأُجبر الكثير من السكان على تغيير أماكن سكنهم لضمان تلقي أطفالهم التعليم في بيئة آمنة. وفيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة، قال إن النظام الصحي في قطاع غزة على وشك الانهيار جراء الحصار الإسرائيلي، في الوقت الذي تحدث فيه آلاف الإصابات الجديدة نتيجة القمع الإسرائيلي الوحشي للمظاهرات السلمية، وتُؤدي المحنة في عمومها إلى زيادة المعاناة من الاضطرابات النفسية. فيما تؤدي إقامة الحواجز على الطرق وغيرها من العقبات إلى عدم القدرة على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في الضفة الغربية في الوقت المناسب.

10 - وقال متحدثا باسم مجموعة الـ 77 والصين إن التقرير يبين بوضوح أن بقاء الشعبين الفلسطيني والسوري دون سيادة على مواردهما الطبيعية سيُبقيهما متخلفين عن الركب في تحقيق التنمية المستدامة. وفي الضفة الغربية، يؤثر التوسع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية، وعمليات انتزاع الأملاك والإخلاء والهدم، ونظام تخطيط وتقسيم المناطق التقييدي، في نماء الفلسطينيين وإيجادهم العمل وسبل عيشهم. ويعاني ما يقرب من ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. والتأثير السلبي للاحتلال الإسرائيلي وللسياسات والممارسات الإسرائيلية متشعّب، والتداعيات التراكمية لهذا لاحتلال ولهذه السياسات والممارسات تؤثر في مستقبل السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال. لا تزال المنطقة جيم من الضفة الغربية، التي تحتوي على أكثر الموارد الطبيعية قيمة، محظورةً كلياً تقريباً على حكومة فلسطين والمنتجين والمستثمرين. وتطبيق نظامين قانونيين مختلفين على الأراضي نفسها هو بطبيعته ممارسة تمييزية.

11 - وأكد أنه من غير الممكن وضعُ اقتصادَي فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل على مسار التنمية المستدامة في ظل الظروف الراهنة. وكرّر باسم المجموعة النداء الذي وجهه المجتمع الدولي بوضع حد فورا لعمليات الإغلاق المنهجية والتدابير التقييدية التي تمنع النمو الاقتصادي.

12 - **السيد الكواري** (قطر): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إنه يودّ توجيه الانتباه إلى التقرير عن المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/EX/68/4) الذي أبرز كيف تتدهور الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. وأعرب عن قلق منظمة المؤتمر الإسلامي من انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وزيادة البطالة، وترسّخ الفقر، وتقلب الحالة المالية، وارتفاع الخسائر البيئية الناجمة عن الاحتلال، وما يترتب على ذلك من أثر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتنمية دولة فلسطين.

13 - وتكلّم عن الآفاق، فقال إنها تبدو قاتمة جداً في قطاع غزة، حيث يحول الحصار الإسرائيلي دون وصول المعونة الإنسانية والمواد الأساسية إلى السكان المدنيين. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض قيود تجزئ دولة فلسطين جغرافيا وتشتّتها اجتماعيا واقتصاديا. وتحرم إسرائيل الفلسطينيين حتى من استغلال مواردهم

الطبيعية، في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام 2004. وإقامة المستوطنات وجدار الفصل والتهديد بالضمّ كلها أمور تثبت أن إسرائيل مهتمة بترسيخ نظامها الاستعماري أكثر مما هي مهتمة بتحقيق السلام والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطالب السلطة القائمة بالاحتلال بوقف جميع الأعمال غير المشروعة من هذا القبيل ومساءلتها عن عدم الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

14 - وانتقل إلى الحديث عن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/74/88-E/2019/72)، فقال إن هذا التقرير أكّد مرة أخرى استمرارَ إلحاق الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده آثاراً تراكميةً بالأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي النصف الأول من عام 2019، استمر توسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية بمعدل لم يسبق له مثيل. وفي هذا السياق، ذكّر الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن أهاب بها في قراره 2334 (2016) ”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967“. وذكر أن عمليات هدم إسرائيل منازل الفلسطينيين والاستيلاء عليها زادت هي أيضاً. ومما يزيد من استفحال وخامة الحالة الاقتصادية في فلسطين تقرير السلطات الإسرائيلية الاستقطاع من الإيرادات الضريبية الفلسطينية، وهو ما يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي والاتفاقات الموقعة. وقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي تكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى المجتمع الدولي بضمان أن تبقي البلدان المانحة على مستوى تمويلها السخي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

15 - وأكّد أن السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وإحراز تقدم ملموس في تحقيق السلام والأمن والرخاء هو إجبار إسرائيل على أن تمتثل امتثالاً تاماً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فلا يمكن إحراز أي تقدم في تحقيق التنمية في ظل الاحتلال الأجنبي.

16 - **السيد الأدب** (تونس): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن تقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يؤكد اتخاذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مجموعة من القوانين والمبادرات الهادفة إلى طمس التمييز بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، مما يمهّد إلى عمليات الضمّ. وتلاقي أعمال إسرائيل تشجيعاً من الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بضمّ إسرائيل للجولان السوري المحتل. وفي حين يخضع المستوطنون في الضفة الغربية للقانون المدني الإسرائيلي، يخضع الفلسطينيون للأنظمة العسكرية. ويعفي القانون الإسرائيلي الجيش الإسرائيلي من المسؤولية المدنية عن أي عمل غير مشروع يرتكبهُ تجاه الفلسطينيين في غزة باعتبارها ”كيانا معاديا“.

17 - وأضاف أن عمليات الاحتجاز الإداري مستمرة ويُعتقل في إطارها الفلسطينيون دون محاكمة ودون توجيه تهم إليهم بناء على أوامر احتجاز إداري لمدة ستة شهور قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. فمنذ العام 2000، جرى اعتقال ما لا يقل عن 000 8 طفل فلسطيني، وكثيراً ما يُعتقلون في جنح الليل ويتعرضون للترهيب ولأعمال كفيلة بانتزاع اعترافات منهم بالإكراه.

18 - وفي الختام، قال إن التقرير ما هو إلا غيض من فيض. والانتهاكات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف مردها إلى دعمِ الإدارة الأمريكية اللامحدود ووقوفِها حائلاً دون قدرة مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرارات ملزمة. وأضاف أن مجموعة الدول العربية تكرر الدعوة إلى ضرورة التعامل مع إسرائيل على أنها دولة خاضعة للقانون الدولي وليست دولة فوق القانون الدولي.

19 - **السيد زكي** (ملديف): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبيّن الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، ويبرز بوضوح كيف تنتهك إسرائيل القانون الدولي بفرضها قيوداً تمييزية وانتهاكها حقوق الإنسان وتقييدها حركة الناس والبضائع. وفي العامين الماضيين، اقترح الكنيست تدابير عديدة تزيدُ من انتهاك حقوق الفلسطينيين وتعززُ شرعنة المستوطنات، ومنها تشريعات تعفي قوات الدفاع الإسرائيلية من المسؤولية المدنية في غزة باعتبارها ”كيانا معاديا“. ولاحظت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتكاب إسرائيل انتهاكات يمكن اعتبارها جرائم دولية خطيرة، ومنها ما يمكن اعتباره جرائم ضد الإنسانية.

20 - وتابع كلامه قائلا إن السلطات الإسرائيلية هدمت منذ عام 2009 أكثر من 000 5 منزل فلسطيني، في الوقت الذي تعيق فيه القيود المفروضة على إيصال مواد البناء إعادةَ الإعمار. أما اقتصاد غزة فهو مشلول. وعام 2018 كان أشدّ الأعوام فتكاً بالفلسطينيين منذ النزاع في غزة في عام 2014، وشهد أكبر عدد من الإصابات منذ عام 2005. وما لم تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خطوات جذرية

فسيُترك الفلسطينيون خلف الركب في المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعرض السكان السوريون في الجولان السوري المحتل هم أيضا لانتهاك حقوقهم بسبب السياسات الإسرائيلية.

21 - وأعرب عن إدانة وفد بلده لاستمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان وتجاهل القانون الدولي في الأراضي التي تحتلها، بما في ذلك توسيعها المستوطنات غير القانونية منتهكةً قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وكرر دعوته إلى حل دولتين متفق عليه دولياً تُقام بموجبه دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

22 - **السيدة ليفا ريغويرا** (كوبا): قالت إن التنمية المستدامة حقٌّ حتّى للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي. وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين بوضوح أن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل محرومون من هذا الحق. وقد شرعنت إسرائيل بأثر رجعي المستوطنات الجديدة ووسعت المستوطنات القديمة حتى تحكم قبضتها على الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويحرم الفلسطينيون من الحصول على الخدمات الصحية والمياه. ويعاني ثلث السكان تقريبا من انعدام الأمن الغذائي.

23 - وأعربت عن إدانة وفد بلدها لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكب بصورة ممنهجة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وعن مطالبته بانسحاب اسرائيل دون شروط من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي المحتلة الأخرى. وشددت على وجوب امتثال إسرائيل لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط. وقالت إن كوبا ترفض القرارَ الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس واعترافَ الولايات المتحدة بضم إسرائيل للجولان السوري المحتل في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 497 (1981).

24 - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لا تزال في تدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، ويفوق معدل البطالة 13 في المائة. ويعاني أكثر من 1,5 مليون فلسطيني من انعدام الأمن الغذائي، ولا يزال ما يقرب من 000 15 شخص مشردين داخل غزة. ويُحرم الكثير من الفلسطينيين من الحصول على الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي. ولا تزال أزمة الطاقة مستمرة، بينما تُلحق عمليات النقل غير المشروعة للنفايات الخطرة التي تقوم بها إسرائيل أضراراً بالبيئة. ويُحرم الفلسطينيون حتى من الوصول إلى حقولهم.

25 - وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وإتاحة تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة. ويلزم أيضا حل أزمة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتظل بنغلاديش على دعمها إقامة دولة فلسطين مستقلة متصلة جغرافيا لها مقومات البقاء وذات سيادة وتكونُ عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين. ويستحق كل من الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل استرجاعَ حقهم في مواردهم الطبيعية وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم. وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - **السيدة شربجي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن توثيق الممارسات الإسرائيلية أمر ضروري للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. وعرضت أحدث الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في الجولان السوري المحتل. فقالت إن وفد بلدها وجّه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تضمنت تفاصيل عن مصادرة إسرائيل أراض من أصحابها السوريين بذريعة إقامة ما يسمى ”مشروع مزارع الرياح“، وعن تداعيات المشروع الصحية الخطيرة على المزارعين السوريين وسبل عيشهم. وأضافت أن وفد بلدها وجّه أيضا رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/73/879-S/2019/395) بشأن إجراء سلطات الاحتلال مسحاً للأراضي بهدف إصدار صكوك ملكية بديلة عن وثائق الملكية السورية.

27 - وأعربت عن الأسف إزاء استمرار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تجاهل سياسات الاعتقال التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه السوريين في الجولان المحتل واحتجازها لهم في ظروف لاإنسانية، وفي مقدمتهم مانديلا سورية الأسير صدقي المقت. ونوهت بالإشارة الواردة في الفقرة 121 من التقرير إلى ”التمسك القوي للسوريين بالأرض“، ثم قالت إن بلدها كان يتطلع إلى أن يُشار أيضا في التقرير إلى مقاطعة السوريين الشاملة لما يسمى ”الانتخابات المحلية“ التي نظمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وشددت على أن مقاومة السوريين الثابتة للاحتلال في الجولان المحتل وتمسكهم بهويتهم السورية تستحقان

من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي رفض أية خطوات أحادية الجانب للاعتراف بما يسمى ”سيادة إسرائيل“ على الجولان المحتل.

28 - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده لا يزال يدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وغزة على حدود عام 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية. وأضاف أن وفد بلده يدعو إلى انسحاب إسرائيل فورا من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

29 - وأكّد على ضرورة أن تكون التنمية المستدامة شاملة وعادلة. وقال إن التقرير وثّق انتهاكات إسرائيلية عديدة، ومنها السياسات التمييزية فيما يتعلق بالأراضي والمياه والقيود المفروضة على التنقل. وقد وضعت إسرائيل يدها على نحو 95 في المائة من الجولان السوري المحتل ودمرت نحو 340 قرية. وتفرط السلطات الإسرائيلية في استخدام القوة ضد الأطفال والنساء والمسنين. ويتعرض الآلاف للاحتجاز الإداري. ويستمر المستوطنون في شن الهجمات. وختم بالقول إنه لا يوجد مبرر لاستمرار الصراع في ظل تأكيد الدول العربية على تحقيق سلام شامل مع إسرائيل استنادا لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية.

30 - **السيد إروين** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا ستقف في وجه الاحتلال إلى أن تعود أرض فلسطين إلى الفلسطينيين. وللأسف، تجاهلت إسرائيل مرارا وتكرارا النداءات الدولية لإنهاء هذا الاحتلال. ولا يزال نصف السكان الفلسطينيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وحثّ المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالإغاثة. وأشار إلى أن بلده زاد من مساهمته لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمليون دولار. ونفذ أيضا نحو 200 برنامج لبناء القدرات في مختلف المجالات لفائدة الفلسطينيين، وأعفى الصادرات الفلسطينية إلى إندونيسيا من رسوم الاستيراد. وتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين يتوقف على إنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين.

31 - **السيدة الدوسري** (الكويت): قالت إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يوثق بوضوح وحياد الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والسياسات التمييزية التي تنتهجها. ولعل أبرز ما يعرقل سبل تحقيق التنمية استنزاف إسرائيل الموارد الطبيعية ومصادرها الممتلكات وتدميرها البنية التحتية وفرضها قيودا تمنح حرية التنقل وقيامها بأنشطة استيطانية، متجاهلةً القوانين والأعراف الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن 2334 (2016). واستمرت إسرائيل أيضا في انتهاكها قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لا غ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

32 - وأشارت أيضا إلى التقرير الصادر عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع التركيز على إمكانية الحصول على المياه والتدهور البيئي (A/HRC/40/73). وممّا جاء في التقرير أن اعتبارا من عام 2017 أصبح أكثر من 96 في المائة من المياه الجوفية الساحلية في غزة غير صالحاً للاستخدام الآدمي. وإسرائيل تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقيامها بالعديد من الأعمال التي لا يمكن تبريرها والتي ينبغي للمجتمع الدولي ألا يسكت عنها. وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن دعمه الكامل لنيل الشعبين الفلسطيني والسوري كافة حقوقهما، بما في ذلك السيادة على مواردهما الطبيعية. فلا تنمية دون سلام ولا سلام دون تنمية.

33 - **السيد الحمداني** (العراق): قال إن ممارسات القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل لا تشكل خطرا على واقع حقوق الإنسان فحسب، بل تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وحق الشعب الفلسطيني ثابت في أرضه ومياهه وموارده، وحقه ثابت في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال سلطات الاحتلال موارده أو استنفادها. وفي الوقت الذي تحقق فيه الدول الأعضاء الأخرى تقدما صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُترك سكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري خلف الركب. وأعاد التأكيد على موقف وفد بلده في تأييده التام ودعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومن ضمنها حقه في السيادة على موارده الطبيعية.

34 - **السيدة المنهالي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن للشعب الفلسطيني الحق في التنمية مثله مثل شعوب الدول الأخرى. وأولا، ينبغي أن تتوقف إسرائيل عن كافة ممارساتها غير الشرعية في جميع الأراضي التي تحتلها. إذ ينبغي أن توقف نشاطها الاستيطاني وفرض القيود على تنقل الفلسطينيين ومنعهم من استغلال مواردهم الطبيعية، ومحاولاتها ضم الأراضي الفلسطينية، مما يهدد حل الدولتين.

35 - وذكرت أن بلدها ساهم بأكثر من 630 مليون دولار في مجالات الصحة والتعليم والتنمية في فلسطين، دون احتساب مساهمة إضافية قدرها 50 مليون دولار مقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وساعدت هذه المساهمات في عدة أمور منها إبقاء المدارس مفتوحة. وقالت إن بلدها سيواصل دعم حل الدولتين الذي تُقام بموجبه دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وفق القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية.

36 - **السيدة عز الدين** (ماليزيا): قالت إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يُبيّن استمرار إسرائيل في انتهاك المعاهدات والقرارات الدولية باستخدام القوة المفرطة، ومصادرة الممتلكات، وتدمير البنى التحتية، وتشريد السكان، وفرض القيود على التنقل. وأضافت أن ماليزيا تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على إسرائيل لتُوقف أنشطتَها الاستيطانية غير الشرعية وهدمَ منازل الفلسطينيين. إذ يجب على إسرائيل أن تكف عن ارتكاب الانتهاكات بجميع أشكالها، وأن تمتثل لكافة القرارات ذات الصلة، وأن توقف جميع التدابير الهادفة إلى تغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ودعَت الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للمساعدة في الحيلولة دون أن تستمر الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في التدهور. وأكدت أيضا أن ماليزيا ثابتة على موقفها المؤيد لعودة الجولان السوري المحتل إلى الجمهورية العربية السورية. وقالت إنه لا يُعقل تصور أن الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسوريين في الجولان السوري المحتل سيتمكّنون من تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا استمرت الأحوال الراهنة.

37 - **السيد ماهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يُبيّن بوضوح ما للاحتلال الإسرائيلي من آثار ضارة على الأحوال المعيشية في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وتُبرز البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض النمو من 3,1 في المائة في عام 2017 إلى 0,9 في المائة في عام 2018. وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على محنة الشباب في فلسطين الذين يشكلون نحو 27 في المائة من السكان ويعيشون يوميا في ظل القمع والعنف والحرمان، ناهيك عن محدودية فرص العمل وانسداد الآفاق. وقد زادت أزمة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من سوء الأوضاع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى المجتمع الدولي لإبقاء تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على المستوى نفسه في عام 2019، وكرّر تأييده لحل الدولتين الذي تُقام بموجبه دولة فلسطين مستقلة لها مقومات البقاء على أساس حدود عام 1967 وتكونُ عاصمتها القدس الشرقية وتتعايشُ بسلام مع إسرائيل.

38 - **السيدة الجرف** (مصر): قالت إن تقريرَ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتقاريرَ وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة يوثقون التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني نتيجة عقود من الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وأكدت أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط هو إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً للقرارات الدولية ومرجعيات عملية السلام. فتوسيع المستوطنات، وسياسات ضم الأراضي، وهدم المنازل، وحصار غزة كلها أمور تهدد فُرص حل الدولتين وتحرم الفلسطينيين من إعمال حقهم في مواردهم. كما أن السياسات الإسرائيلية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار 2334 (2016)، ومع المواثيق الدولية، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحثت المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

39 - **السيد فارلي** (تركيا): قال إن الانتهاكات الإسرائيلية تتزايد بمعدل مثير للجزع رغم الإدانات المتكررة من المجتمع الدولي. إذ تتواصل أنشطة الاستيطان غير الشرعية. بينما أصبح النزوح القسري للفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم ممارسة شبه يومية. إضافة إلى استخدام قوات الأمن الإسرائيلية قوة غير متناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين ومنعها المسلمين من زيارة الحرم القدسي الشريف. وفي قطاع غزة، يستمر الحصار غير الشرعي. وقد ازداد تدهور الأحوال الإنسانية منذ مسيرة العودة الكبرى، وزاد تفاقمه بمرور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بأسوأ أزمة مالية في تاريخها. وبدل أن تقوم اللجنة، كما يفترض فيها، بمناقشة سبل تحقيق الفلسطينيين لأهداف التنمية المستدامة، تجد نفسها تُناقش كيف يمكن مساعدة الفلسطينيين حتى يبقوا على قيد الحياة لا غير. ودعا إلى تنشيط عملية السلام وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات المعترف بها، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، ومرجعيات مدريد، وخريطة الطريق المستندة إلى الأداء

لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين. وينبغي تحديد إطار زمني لتحقيق حل الدولتين الذي تُقام بموجبه دولة فلسطين المستقلة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

40 – **السيد المقهور** (ليبيا): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يُظهر آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية العنصرية والتمييزية. وتحكم إسرائيل في الموارد المائية وفرضها القيود على التنقل وشح إمدادات الوقود يُعيق توفير الخدمات الأساسية ويزيد من انعدام الأمن الغذائي. ويستمر بناء المستوطنات وتشريد الفلسطينيين. ويُبرز التقرير أنه من المستحيل أن يحقق الفلسطينيون أهداف التنمية المستدامة إذا لم تحدث تغييرات جذرية في الظروف القائمة. فالقيود التي تفرضها إسرائيل وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وغير ذلك من الممارسات لا تمنع التنمية في الأراضي المحتلة فحسب، بل تسبب أيضا أزمات إنسانية تقتضي تحويل الجهود الوطنية والدولية من التنمية إلى الإغاثة الفورية. واستخدام إسرائيل الاحتجاز الإداري، بما في ذلك احتجاز النساء والأطفال، يشكّل انتهاكا للقرارات الدولية واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والقانون الدولي الإنساني. وأكد مجددا تأييد وفد بلده لقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

41 – **السيد هينكيرت** (ناميبيا): قال إن الفلسطينيين ما زالوا محرومين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية. ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة شديدة السوء، حيث إن النظام الصحي على حافة الانهيار بينما توشك إمدادات الأدوية الأساسية على النفاد. وتواجهُ السلطة الفلسطينية أزمة مالية مستمرة، مما يهدد تقديم خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الأساسية. ودعا المجتمع الدولي إلى كفالة دعم الخدمات الحيوية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

42 – وتابع كلامه قائلا إن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وغيره من ممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل تخلق أزمة إنسانية تقتضي تحويل الأموال من الجهود الإنمائية إلى الإغاثة الفورية. وتنتهك السلطة القائمة بالاحتلال قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولن يتحقّق حل شامل ومستدام إلا بقيام دولتين تتعايشان في سلام وأمن.

43 – **السيد البوفلاسة** (البحرين): قال إن أعمال هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري لا تترك أي خيار أمام الكثير من الأفراد والمجتمعات المحلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية سوى الرحيل وترك منازلهم. وأضاف أن تشييد إسرائيل جدار الفصل والمستوطنات أُدين، باعتباره يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وأشار إلى أن البحرين استضافت في حزيران/يونيه 2019 ورشة ”السلام من أجل الازدهار“ بالشراكة مع الولايات المتحدة. وأكد استمرار بلاده على موقفها المؤيد لحل سياسي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة.

44 – **السيدة فيشر – تسين** (إسرائيل): قالت إن من قبيل المفارقة أن بلدانا معروفة بأنها تنتهك حقوق الإنسان تتهم إسرائيل بسوء السلوك. ومن المؤسف أن اللجنة وجدت نفسها مرة أخرى تتابع ما أصبح طقسا شعائريا سنويا يُناقش فيه بند جدول الأعمال دون إضافة أي شيء جديد أو بنّاء. وقد صوّر التقرير ما يسمى ”مسيرة العودة الكبرى“ كما لو أنها نزهة عائلية على الحدود مع إسرائيل. والواقع أنها كانت درعا بشريا كُوِّن عمدا وأطلق الإرهابيون من خلفه النيران وقنابل المولوتوف والطائرات الورقية المشتعلة باتجاه إسرائيل. وقد اعترف كبار قادة حركة حماس علناً بأن المقاومة السلمية أسطورة، وأن معظم الضحايا كانوا في الواقع من الإرهابيين المنتمين لحركة حماس.

45 – وأضافت أنه تم إطلاق نحو 600 صاروخ على إسرائيل خلال الأشهر السابقة. لكن بفعل الكون الموازي الذي تعيش فيه الأمم المتحدة، لم ترد في التقرير لا كلمة ”صاروخ“ ولا كلمة ”إرهابي“. ومئات الملايين من الدولارات التي تدفعها السلطة الفلسطينية سنويا كمكافأة للإرهابيين هي أموال ينبغي استخدامها في التنمية وتحقيق خطة عام 2030. ويتبيّن من استطلاعات الآراء أن قلق الفلسطينيين أنفسهم من فساد مسؤوليهم يفوق قلقهم من علاقاتهم مع إسرائيل. وهذا في الوقت الذي توجد فيه إحدى المنظمتين الغريمتين المتولّيتين حكمَ الفلسطينيين على القوائم الدولية للإرهابيين. لكن، للأسف، من الأسهل تحميل إسرائيل المسؤولية عن جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. ومع ذلك، إسرائيل على استعداد لأن تتجاوز عقودا من انعدام الثقة وأن تعمل مع الفلسطينيين بصورة بنّاءة سعياً نحو مستقبل أفضل.

رُفعت الجلسة الساعة 17:10.